



مختارات من الصحف العبرية

العدد 4261، 25-2-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص
يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من
أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار
المحللين السياسيين والعسكريين



مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

مشهد للدمار في القطاع كما يبدو من غلاف غزة (عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

- 2.....خمس ملاحظات بشأن وثيقة اليوم التالي الخاصة بنتنياهو
اللامبالاة أثبتت أن موت المخطوفين "ضرر جانبي" الجمهور جاهز
5لاستيعابه
7لا يوجد بديل لتنياهو

أخبار وتصريحات

- تقرير: خطة نتنياهو بشأن إدارة قطاع غزة بعد الحرب تقابل بفتور في الولايات
المتحدة.....10
تقرير: تواصل جلسات محكمة العدل الدولية لمناقشة سياسات إسرائيل وممارساتها في أراضي
1967، والولايات المتحدة تدعو إلى عدم إصدار حكم يطالب بانسحاب إسرائيلي أحادي
الجانب من الضفة والقدس الشرقية.....12

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

يارون أبراهام: المراسل السياسي للقناة 12 الإسرائيلية.

2024/2/23، 'N12'

خمس ملاحظات بشأن وثيقة اليوم التالي الخاصة بنتنياهو

- تُعتبر الوثيقة التي طرحها رئيس الوزراء على وزراء مجلس الكابينيت أمس بداية جيدة للحوار، لكن الوثيقة نفسها لا تحتوي على أي جديد، فقد قدم نتنياهو وثيقة "محايدة ووسطية ولا تُغضب أحداً"، وهي تُعد، وفقاً لكثير من المفاهيم، تلخيصاً موجزاً لكل النقاط التي قالها علناً، مراعيّاً ألاّ يثير غضب أي جهة. ويحاول نتنياهو عن طريق هذه الوثيقة إيجاد إجماع يتفق الجميع عليه، وهو ما حدث فعلاً؛ إذ إن كلاً من غانتس وأيزنكوت يمكنه أن يرتاح أخيراً بسبب وجود مادة يمكن مناقشتها، أمّا سموتريتش وبن غفير، فيمكنهما أن يكونا مرتاحين لأن عبارتي "سلطة فلسطينية" و"دولة فلسطينية" لا تردان في هذه الوثيقة مطلقاً.

- بعد السرد المتوقع للتفاصيل في الجانب الأمني، والذي فحواه أن إسرائيل ستحافظ على حرية تحركها العملياتي في جميع أرجاء قطاع غزة من دون قيود زمنية؛ أي حتى تقويض "حماس" واستعادة المختطفين (وهو موقف يوافق عليه الجميع في إسرائيل، إذا ما استثنينا الأحزاب العربية)، مع إنشاء "حزام آمن" يوفر الأمن لسكان غلاف، فإن وثيقة نتنياهو تضع تفاصيل

عن "المرحلة الانتقالية" بشأن المستوى المدني. وفي هذه الناحية، يقوم نتنياهو بصقل تعريف الجهات التنفيذية، والتي ستدير القطاع مدنياً، من حيث وصفه إياها بـ "جهات محلية ذات خبرة إدارية".

● وبحسب هذه الوثيقة، فإن هذه العناصر "يجب ألا تكون مرتبطة بدول أو هيئات تؤيد الإرهاب"، كما يجب ألا تتلقى منها رواتب. "وبكلمات أخرى؛ فإن هذه العناصر يجب ألا تنتسب إلى "حماس" أو إلى السلطة الفلسطينية الراهنة. ويبقى نتنياهو الباب موارباً أمام الجهات المقربة من السلطة، وبهذا المعنى، فهو يتحدث بالضبط عما تحدّث عنه غالانت وغانتس، والفارق بين هاتين الحالتين هو فارق لغوي واصطلاحي، وغير مهم حقاً. ولو أراد نتنياهو، وظن أن للأمر أهمية، لكان قد ذكر في وثيقته بصورة واضحة أنه يحظر على السلطة الفلسطينية المشاركة في "اليوم التالي" في القطاع. والسؤال البديهي هنا هو: "لماذا لم يسع نتنياهو للحديث عن الأمر بصورة مباشرة؟" وفي هذا الصدد، هناك سببان: الأول هو ضمان إيجاد إجماع على وثيقته. والثاني هو عدم إثارة أزمة غير ضرورية مع الأميركيين، وفتح الباب موارباً لدخول كل من الإمارات والسعودية في إدارة وإعادة إعمار غزة، بعد أن وضّحتا أنهما لن تضطلعا بأي دور ما لم يُنط اليوم التالي بدخول السلطة الفلسطينية القطاع.

● إن معادلة نزع السلاح في مقابل إعادة الإعمار تتغير في الوثيقة؛ فبحسب الوثيقة، لا يمكن إعادة الإعمار إلا بعد نزع السلاح من القطاع، بمعنى تقويض القدرات العسكرية لمنظمات "الإرهاب" في القطاع، ومن شأن عملية كهذه أن تكون طويلة. وفي المحادثات وراء الأبواب المغلقة، يتحدث كل من نتنياهو ودريمر عن عملية اجتثاث الراديكالية بعيون مشرقة، وهما يؤمنان بأن من شأن كل من الإمارات والسعودية أن تحقق تغييراً حقيقياً في هذا الشأن.

- هناك مبدأ إضافي في هذه الوثيقة، يتمثل في إغلاق وكالة الأونروا، واستبدالها بوكالات إغاثة دولية أخرى، ويجب أن يتم إنجاز هذه الخطوة من جميع نواحيها (من الناحية الأخلاقية، والقيمية، والنظرية، والعملية). ويجب ألا يكون لهذه المنظمة وجود، بعد أن افترضت صورتها، وثبت أنها عملت في كثير من الأحيان بصفتها ذراعاً تنفيذية لحركة "حماس". وهناك سؤال "صغير وعديم الأهمية" هو: "من سيحل محل وكالة الأونروا؟" حتى الآن لم تتم الإجابة عنه، وإسرائيل تنظر في عدة خيارات ومشاريع تجريبية.
- إن القول إن إسرائيل ترفض بصورة قطعية الإملاءات الدولية بشأن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين يهدف إلى تحقيق بضعة أهداف: أولاً، من أجل الإشارة للأميركيين إلى أن إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات من أجل التطبيع، لكنها لن تصل إلى حد إقامة دولة فلسطينية، وخصوصاً بعد أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، ناهيك بأجندة الحكومة الحالية. وعلى حد علمي، فالأميركيون أيضاً لا يطلبون ذلك من إسرائيل، وسيكتفون بما هو أقل من ذلك كثيراً.
- وهذا ما يقودنا إلى السبب الثاني: إذ يريد نتنياهو أن تنطبع في الأذهان عنه صورة "ضامن الأمان"، وتوفير مرتكزات سياسية لشركائه الراهنين. وظاهرياً، فمن شأن هذه الورقة أن تكفيهم، لكن إذا ما نظرنا تحت السطح، فإن من شأن هذه الوثيقة أن تقض مضجعهم، فنتنياهو في هذه الوثيقة أيضاً لا يستبعد بصورة قطعية إقامة دولة فلسطينية عقب مفاوضات، وفي إطار تسوية نهائية. وبهذا المفهوم، فإن نتنياهو لم يغير استراتيجيته، لأنه لا يزال يؤمن بأنه لا يمكن حل الأزمة، ومن الأفضل إدارتها.

”هآرتس“، 2024/2/25

اللامبالاة أثبتت أن موت المخطوفين ”ضرر جانبي“ الجمهور جاهز لاستيعابه

- متى وكيف تغيّر المناخ العام السائد الذي عبّرت عنه الحكومة في بداية الحرب، والذي فحواه أن إعادة المخطوفين هو الهدف الذي يأتي في الدرجة الأولى للحرب؟ خلال الشهرين الأخيرين، شهد الجمهور تغيّراً سريعاً وشديداً، يمكن تفسيره بالخوف الجماعي بشأن الوجود الذي أيقظه يوم السبت الأسود، والحاجة العمياء إلى الانتقام لهذا الإذلال، والارتباط المتبادل بين الخداع العام وخداع النفس. وكان المخلصون مقتنعين بأن الجيش سيحقق نجاحاً ساحقاً في غزة، والمخادعون غدّوا هذه الأوهام بالتصريحات العلنية وبكلام المراسلين العسكريين المؤيد لذلك .
- لكن كلما مرت الأسابيع واصطدمت الأوهام بالوقائع، ثبت أن أهداف الحرب لن تتحقق بواسطة المناورة البرّية، كما حذّرت الاستخبارات العسكرية المستوى السياسي من أنه حتى لو هُزمت ”حماس“ في المعركة، فهي ستبقى كمنظمة ”إرهابية“. ومع خيبة الأمل هذه، تزايد نفاذ الصبر واللامبالاة والعداء إزاء المطالبة بالدفع بصفقة تحرير للمخطوفين، ولو بثمن باهظ.
- وهذا هو المؤشر الذي سمح لبتسلئيل سموتريتش بدخول العملية. وفي مقابلة إذاعية، وعندما طُرح عليه السؤال: ”هل إعادة المخطوفين هو الأهم؟“، والذي كان جوابه بديهياً، أجاب: ”لا، ليس الأمر الأكثر أهمية.“ وبعد العاصفة التي أثارها كلامه، أصدر توضيحاً، يمكن القول إنه كذب صارخ،

فحواه: "فقط عبر تدمير 'حماس' والانتصار في الحرب، نعيد كل المخطوفين."

● وكان هؤلاء الأسرى قد احتجزوا في الأيام الأخيرة في منزل في مخيم النصيرات للأجنيين في قطاع غزة، لكن الجيش، على الرغم من المعلومات الاستخباراتية بوجود مخطوفين في المكان، فإنه قد قصف المبنى الذي اعتُبر "هدفاً"، والتفسير الذي أُعطي للقرار بالهجوم بعد تردد هو أن المبنى يوجد فيه عتاد عسكري، ولا يوجد فيه السنوار ولا محمد ضيف، ولا يشكل خطراً واضحاً ومباشراً على الحياة، إنما كان العتاد العسكري ذريعة كافية ليصبح مقتل مخطوف ضرراً جانبياً، ويدل الصمت العام الذي استقبل به التحقيق على أنه ضرر يمكن استيعابه. وعندما نقرأ عن هذه الأمور، يتضح لنا أن سموتريتش ليس وحده، فصناع القرار وجزء كبير من الكنيست ومن الجيش والجمهور أدمنوا على التدمير كمسكن للألم، وهذا أيضاً ثمن استمرار الحرب، فالدمار والقتل الهائلان في غزة اللذان يروعان العالم ويجعلان إسرائيل هدفاً، تحولاً هنا إلى أفيون الشعوب الذي يساعد في نسيان الإهانة والألم اللذين تسبب بهما هجوم "حماس".

● وفي المساء، جلس سموتريتش في الاستوديو ليوصل الترويج للجمهور إلى أن العملية العسكرية وحدها ستعيد المخطوفين، وقد وضع على سترته الشريط الأصفر تعبيراً عن انتظار عودة المخطوفين، بينما الأدلة المتراكمة والتحقيق الذي قامت به "حوفال" كلها تدل على أن العكس هو الصحيح، والعملية العسكرية يمكن أن تؤدي إلى مقتلهم. وهذا هو الحد الفاصل بين موقف يحكم على المخطوفين بالموت والمعاناة وبين الشريط الأصفر الذي يعبر عن الشوق إلى عودتهم، ويعكس الشيء الذي تغير في إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وعندما كان من الواضح أننا نبذل كل شيء من أجل تحريرهم، والآن تحول هذا إلى مجرد كلام.

● في اليوم التالي، صعد سموتريتش درجة وقال: "أريد أن أوضح للسنوار أن

المخطوفين ليسوا فعلاً ورقة مساومة ثمينة"، والجدير بالذكر أنه لم يكن ليجرؤ على قول كلام كهذا قبل شهرين، لكن قيمة هذه الورقة هي قيمة "ذاتية"، والذي يحددها هو الثمن الذي يستطيع الجمهور كله أن يدفعه، وهنا يجب أن نعترف بألم بأن سموتريتش في هذه الحالة ربما يكون على حق.

جدعون ليفي، محلل سياسي

"هآرتس"، 2024/2/25

لا يوجد بديل لنتنياهو

- مجدداً، تأكد أنه لا يوجد بديل حقيقي لنتنياهو، ولا توجد معارضة حقيقية؛ فالتصويتان اللذان جريا في الكنيست في الأسبوع الماضي، إلى جانب سلوك أحزاب الوسط في الحرب، يثبت بما لا يقبل الشك أنه بالنسبة إلى المسائل الأساسية التي تحدد صورة الدولة كالاحتلال، والحرب والديمقراطية، فإنه لا توجد فوراق كبيرة بين اليمين والوسط واليسار الصهيوني، ففي هذه المسائل نجد أن دولة تتكلم بصوت واحد، ولديها وجهة نظر واحدة ورأي واحد؛ معاً ننتصر [شعار الحرب على غزة].
- وهذه أمور مثيرة للدهشة، ولا سيما في مواجهة الصراع العاصف الدائر حالياً بين المعسكرات، والكل يتحدث عن انقسام وصدع وشرخ وغيره، بينما في الواقع لا يوجد خلاف فعلي في الآراء. وفي الإمكان الاعتقاد أن إسرائيل في الحرب كانت ستبدو دولة مختلفة لو قادها بني غانتس أو غادي أيزنكزت، أو يائير لبيد. لا وألف لا. ربما كان سلوكهم الشخصي أكثر وضوحاً وتواضعاً، لكن النتائج ستكون مشابهة بصورة مذهلة، وإليك الدليل على ذلك.

● بأغلبية محرجة؛ 99 ضد 9، أيد الكنيست قرار الحكومة معارضة الاعتراف "الأحادي الجانب" بالدولة الفلسطينية، والأجواء كانت عاصفة، وارتفعت الأيدي بصورة جارفة تأييداً للرفض الإسرائيلي. وتعتبر السياسة الاحتلالية والاستيطانية لهذه الدولة هي ذروة الأحادية، تقف ضد العالم كله، وتتوحد بكل أطرافها ضد خطوة أحادية الطرف من المفترض أن تكون مقبولة من جانب نصف سكان البلد. يا له من عار، لكنه ليس مفاجئاً.

● لم يكن متوقعاً التوحد بالكامل تقريباً لإقضاء عضو الكنيست، عوفر كسيف [بسبب موقفه المؤيد لشكوى جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية]. وهنا ليس المقصود الفلسطينيين والمناطق [المحتلة]، إنما المقصود هذه المرة هو الديمقراطية، وهي القضية التي أجمت الدولة في السنة الماضية أكثر من أي قضية أخرى؛ إذ انقسمت إسرائيل انقساماً كبيراً بين حراس الديمقراطية والذين يعملون على تقويضها، وفي أول امتحان ديمقراطي، توحد الكل تقريباً وراء خطوة غير ديمقراطية خطيرة للغاية، فجميع الذين ناضلوا ضد الانقلاب الدستوري، وتقريباً جميع المدافعين عن الديمقراطية رفعوا أيديهم مع إقضاء عضو كنيست بسبب مواقفه وآرائه، أو فروا خوفاً من التصويت.

● لقد انتصر الانقلاب الدستوري، وهذه المرة ليس فقط بأصوات اليمين، بل أيضاً بأصوات المعسكر الرسمي، وحزب "أمل جديد" و"يوجد مستقبل" وحتى حزب العمل. والهروب المهين لكل من غانتس وأيزنكوت ولبيد وميخائيلي ورفاقهم هو وصمة عار لكل الذين يتفاخرون بنضالهم دفاعاً عن الديمقراطية، فكان عليهم أن يصوتوا ضد القرار بصوت عالٍ وواضح، فهُمْ يدركون أن نجاح هذه الخطوة مع كسيف، والتي تم إحباطها بـ 5 أصوات، معناه إقالة جميع أعضاء الكنيست من العرب، ولذلك هربوا، وهذا مزيد من العار الذي لا يُغتفر.

● وفي الختام، يُكشف السلوك خلال الحرب؛ فاليسار والوسط أيدا كل حروب إسرائيل المحقة والإجرامية على حد سواء، لكنهما في الماضي كانا يعودان

بسرعة إلى رشدهما، وفي كل حرب كانت هناك معارضة. أمّا في هذه الحرب الإسرائيلية الوحشية والعقيمة، فلا يوجد صوت معارض واحد في الكنسيت، حتى بعد مرور 4 أشهر، وسقوط 30,000 قتيل فلسطيني، باستثناء أصوات أعضاء الكنيسيت من العرب. وهناك جزء من الذين لا ينتمون إلى اليمين يؤيد الحرب من داخل الحكومة، وجزء يؤديها من خارجها، وكلهم يرددون أغنية واحدة في جوقة يقودها اليمين. والعالم كله يدعو إلى وقف الحرب، بينما في الكنيسيت لا يوجد عضو صهيوني واحد يؤيد ذلك. فهل توجد ديمقراطية؟ أو معارضة؟ أو بديل؟ كلا.

- الكراهية لنتنياهو فقط تذكرنا بوجود معارضة، لكن هذه كراهية شخصية في الأساس؛ فهو كاذب، وفساد، ولا يحب إلا نفسه، فقد تخلى عن المخطوفين، وباع روحه إلى اليمين الكهاني وشرعنه، وربما سيبقى هنا طوال الوقت، وهذا صحيح ومشين، لكن على الرغم من ذلك، فإنه لا يوجد بديل.

[تقرير: خطة نتنياهو بشأن إدارة قطاع غزة بعد الحرب تقابل بفتور في الولايات المتحدة]

"معاريف"، 2024/2/25

قوبلت الخطة التي طرحها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بشأن إدارة قطاع غزة بعد الحرب بفتور في الولايات المتحدة.

وقال الناطق بلسان مجلس الأمن القومي الأميركي، جون كيربي، في سياق مؤتمر صحفي عقده منذ يومين (الجمعة)، إن إدارة الرئيس جو بايدن لطالما كانت واضحة مع إسرائيل بشأن ما ترغب في رؤيته في قطاع غزة بعد الحرب.

وأضاف كيربي: "يجب أن يكون للشعب الفلسطيني صوت وتصويت عبر سلطة فلسطينية متجددة. لطالما كانت واشنطن واضحة مع الإسرائيليين بشأن ما هو مطلوب، والولايات المتحدة لا تؤمن بتقليص حجم غزة، ولا نريد أن نرى أي تهجير قسري للفلسطينيين خارج غزة، وطبعاً لا نريد أن نرى غزة تحت سيطرة حركة حماس أو حكمها."

وتضغط الولايات المتحدة لإصلاح السلطة الفلسطينية لتتولى حكم قطاع غزة بعد الحرب، وهو ما ترفضه إسرائيل بصورة قاطعة.

ورداً على سؤال بشأن الخطة خلال الزيارة التي يقوم بها إلى الأرجنتين، قال وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في وقت سابق منذ يومين، إنه سيحتفظ بحكمه النهائي حتى يرى كل تفاصيل الخطة، لكن في الوقت عينه، فقد أكد أن واشنطن تعارض أي احتلال جديد لغزة بعد الحرب.

وقال: "إن غزة لا يمكن أن تكون منصّة للإرهاب، وينبغي ألا تكون هناك إعادة احتلال إسرائيلي لغزة، أو تقليص لحجم أراضي غزة."

وتنص خطة نتنياهو على أن يتمتع الجيش الإسرائيلي بحريّة غير محدودة للعمل في جميع أنحاء القطاع من أجل منع عودة النشاط المسلح، وعلى أن إسرائيل ستمضي قدماً في مشروع إقامة منطقة أمنية عازلة على الجانب الفلسطيني من حدود القطاع. ووفقاً للخطة، فستبقى هذه المنطقة العازلة قائمة طالما كانت هناك حاجة أمنية إليها.

كما تشمل الوثيقة مجموعة مبادئ تحدّث عنها نتنياهو منذ بداية الحرب، لكن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تقديمها رسمياً إلى المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية - الأمنية ["الكابينيت"] للموافقة عليها.

وتدعو الخطة أيضاً إلى تعيين مسؤولين محليين ذوي خبرة إدارية، وغير مرتبطين بدول أو كيانات تدعم "الإرهاب" لإدارة الشؤون المدنية في قطاع غزة بدلاً من حركة "حماس"، والتعاون مع مصر لوقف التهريب إلى غزة، وقيام دول عربية بتمويل إعادة إعمار القطاع، وإغلاق منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). كما تدعو إلى نزع سلاح غزة، وإلغاء تطرف سكانها عبر القيام بإصلاحات جذرية في جميع المؤسسات الدينية والتعليمية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في غزة.

وقال بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية إن الوثيقة تستند إلى مبادئ مقبولة على نطاق واسع من طرف الجمهور الإسرائيلي، وأكد أنها ستكون بمثابة الأساس لأي مناقشات مستقبلية بشأن إدارة غزة بعد الحرب.

[تقرير: تواصلُ جلسات محكمة العدل الدولية لمناقشة سياسات إسرائيل وممارساتها في أراضي 1967، والولايات المتحدة تدعو إلى عدم إصدار حكم يطالب بانسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من الضفة والقدس الشرقية]

”يديعوت أحرونوت“، 2024/2/25

تواصلت منذ يومين (الجمعة)، لليوم الخامس على التوالي، جلسات الاستماع التي تعقدها محكمة العدل الدولية في لاهاي لمناقشة التبعات القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في المناطق [المحتلة]. وتعاقب ممثلو عدد من الدول على المنصة.

وعبر ممثل قطر عن رفض ازدواجية المعايير، وأكد أن القانون الدولي يجب أن يطبق على الجميع، وقال إن إسرائيل عرقلت كل الحلول السلمية، وتواصل احتلال الأراضي الفلسطينية، وتنتهج سياسة فصل عنصري، وممارساتها هي بمثابة خرق فاضح للقانون الدولي الإنساني. وأكد أن أساس المشروع الإسرائيلي هو الاستيطان وفرض المستوطنين على المناطق [المحتلة]، وأشار إلى أن إسرائيل استغلت الحرب في قطاع غزة لتغطية النشاطات الاستيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية التي تشهد وضعاً لا يقل سوءاً عن الوضع في قطاع غزة. وأوضح أن إنهاء نظام الفصل العنصري يتطلب إنشاء وضع يعطي الفلسطينيين حقوقهم، واعتبر أن المحكمة ملزمة بأن تأخذ بكل الآراء التي تعد الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني.

ومن جانبه، قال ممثل سلطنة عُمان إن الاحتلال الإسرائيلي يعمل على تغيير التركيبة الديموغرافية في المناطق [المحتلة]، وأكد أن العالم شاهد اليوم على إحدى أسوأ الفظائع التي ترتكب في قطاع غزة.

وبدوره، وصف ممثل النرويج جدار الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل بأنه انتهاك للقانون الدولي، ويجعل حل الدولتين صعب التحقيق، واتّهم إسرائيل باستغلال الثروات الطبيعية لإدامة احتلالها في الأراضي الفلسطينية، واعتبر أنه من غير القانوني ضم أي أراضٍ فلسطينية أو فرض أمر واقع على الأرض، وقال إن إنشاء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية مخالف للمادة 416 من معاهدة جنيف.

وأكدت ممثلة إندونيسيا أنه لا يمكن منح أي دولة حق القيام بما ترغب فيه أمام الدول الضعيفة، وقالت إن إسرائيل تتجنب المفاوضات وتتفادى وقف المشاريع الاستيطانية وتعرقل مفاوضات السلام وحل الدولتين باستمرار، كما تعبر الحكومات الإسرائيلية علناً عن رفضها لعملية السلام، وتتجاهل دعوات مجلس الأمن إلى حل الصراع سلمياً.

وتحدّث ممثل باكستان عن فرض إسرائيل وقائع على الأرض تصعب إزالتها، وأكّد أن حل الدولتين ينبغي له أن يكون أساساً للسلام، ودعا إلى إلغاء جميع التغييرات الناتجة من ضم الأراضي بالقوة.

وتُقام جلسات محكمة العدل الدولية بين 19 و26 شباط/فبراير الحالي، وتُدلي خلالها 52 دولة ببيانات بشأن التبعات القانونية للممارسات الإسرائيلية في المناطق [المحتلة]، وذلك إلى جانب ممثلي جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي.

ودعت الولايات المتحدة محكمة العدل الدولية إلى عدم إصدار حكم يدعو إلى انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقالت إن معالجة مخاوف إسرائيل الأمنية الحقيقية للغاية يجب أن تمثل جانباً حاسماً في أي إطار لحلّ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي كلمته أمام المحكمة في لاهاي في أواسط الأسبوع الماضي، أشار ممثل الولايات المتحدة، ريتشارد فيسيك، إلى أن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة قد أيدا مراراً معادلة الأرض في مقابل السلام، وشدّد على أنه ليس من صلاحيات محكمة العدل الدولية إلغاء هذا المبدأ.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن الصراع الحالي في غزة يوضح الحاجة الحيوية إلى تحقيق سلام نهائي تعيش فيه دولة فلسطينية بسلام وأمان إلى جانب إسرائيل أمنة، واقتبس تعليقا صدر مؤخراً عن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قال فيه إنه لن يكون هناك أمن دائم لإسرائيل ما لم يتم تحقيق التطلعات السياسية للفلسطينيين.

وتعقد محكمة العدل الدولية في لاهاي هذه الجلسات بعد طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من المحكمة إصدار رأي استشاري بشأن شرعية حكم إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية المستمر منذ 56 عاماً. ويسعى الطلب الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية إلى الجمعية العامة لإعلان عدم قانونية السيطرة العسكرية الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية وضم القدس الشرقية، ولمطالبة إسرائيل باتخاذ خطوات فورية لإنهاء حكمها على هذه المناطق، بما في ذلك تفكيك المستوطنات. والولايات المتحدة هي من الدول القليلة التي أبدت معارضتها للطلب الفلسطيني.

وتجدر الإشارة إلى أن الآراء الاستشارية لهذه المحكمة غير ملزمة، ولم ترسل إسرائيل وفداً إلى لاهاي لتقديم مرافعة ضد طلب الالتماس هذا.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء 2024، العدد 137

عدد خاص: سلام لغزة

قائمة المحتويات

افتتاحية

أين تقع غزة؟ الياس خوري
غزة: القلب المفتوح عبد الرحيم الشيخ

مداخل

ثم جاء الطوفان: العالم قبل عبور تشرين وبعده سيف دعنا
إرشادات غزة: عن نهاية الحكم الاستعماري سامرة إسمير

حوارية

فلسطين من القدس إلى غزة خالد عودة الله

محور (الأسرى والحرية)

الحرية المقبلة: تحطيم العبودية وتبييض السجون خالدة جرّار
الأسرى الفلسطينيون وحالة الطوارئ الإسرائيلية عبير بكر

محور (الإعلام والسردية)

تغطية فلسطين رولا سرحان
إعلام في خدمة الخطة العسكرية للحرب رامي منصور
محددات بناء سردية مناهضة للدعاية الصهيونية

المخادعة نهوند القادري - عيسى
موقف المثقفين والأكاديميين الفرنسيين: أصوات شحيحة

بين الصمت والخوف أنس العيلة

محور (الإعمار والعمارة)

تربية الأمل: نفع في غزة ما يفعله العاطلون عن العمل خلدون بشارة
توظيف أدوات الواقع الغامر في توثيق جغرافيا جرائم الحرب
في قطاع غزة نسرين زاهدة

محور (الاجتماع والثقافة)

قراءة سوسيو - تاريخية للمقاومة في غزة أباهر السقا
الهوية الفريدة للفلسطينيين: ما وراء المقارنة التاريخية
مع الشعوب الأصلية بدار سالم
طوفان المقاومة: متلازمة البأس الاستعماري وثقافة الأمل
الفلسطيني بلال عوض سلامة

